الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

دراسة حول الصناعة في لبنان

وزارة التصميم العام
تاريخ الدخول ١٩/٤/١٩٥٥
الرقم ١٢٧٢

لائحة المحتويات

	صفحة
توطئة	١
الفصل الاول : التكوين الصناعي	٢
الفصل الثاني : التمويل الصناعي	٥
الفصل الثالث : الكفاءة العمالية	٧
الفصل الرابع : الانتاجية المنخفضة	٩
الفصل الخامس : جودة المنتجات الصناعية	١٠
الفصل السادس : ضيق نطاق الانتاج	١٣
الفصل السابع : اكلاف الانتاج المرتفعة	١٥
الفصل الثامن : مصاعب التصريف	١٨
الفصل التاسع : الخلاصة	٢٠

اعد هذا الدرس تلبية لدعوة مجلس الانماء والتعمير الاقتصادي وروعي في وضعه ان ينطبق على منهاج الدعوة فيقدم صورة مفصلة عن الاوضاع الاقتصادية العامة والصناعية الخاصة التي تواجه الصناعة اللبنانية وكيف يتحسس الصناعيون بنتائجها وكيف يعانون مصاعبها ويعملون من اجلها .

اما ايجاد الحلول للمشاكل الحاضرة ، واما اعطاء صورة عما يرغب الصناعيون في ان تتطور اليه الاوضاع الحالية .

واما ايجاد الطريقة التي تنفذ بها الحلول تتبدل بها الاوضاع .

اما ذلك كله فما كان موضوع دعوة مجلس الانماء ولا من هذه الدراسة .

ولولا ان منطلق الاوضاع الحالية ، لابد ان يفرض على الباحث اوجه التبدل وطريقة تحقيقه لبقيت دراستنا وقتية بحتة ، ولا يمكن اتمام مثل هذا البحث بالعقم .

وما هو كذلك فان اخطر مراحل الشفاء هو تعيين الداء وعسره واهم مراحل الانماء الاقتصادي هو ايضاح الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية وتبيان العلاقات المنطقية الداخلية لها ، بحيث يمكن البدء من الناحية التي يكون العمل اكثر جدوى ان لجهة وقف العوامل المضعفة وان لجهة انشاء مهارات انشائية تؤثر على مجموع العوامل البناءة الاخرى تاثيرا حسنا يساعد على النجاح والانماء .

وهذا ما تأمل جمعية الصناعيين اللبنانيين ان تحققه بنتيجة المؤتمر حين تعتبر عناصر التفكير الاقتصادي البناء في بلد وطني مشترك يستهدف خير لبنان وبناء شعبه في رفاه وكرامه .

رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين

فيليب تامر

الفصل الاول : التكوين الصناعي

الجهد الشخصي

نشأت الصناعة اللبنانية التي تعني اليوم باوضاعها وامكاناتها ، وانمائها ، خلال الربع الثاني من هذا القرن ، بمساعي الافراد وامكاناتهم الخاصة وعلى هامش التفكير الاقتصادي السائد آنذاك .

التخطيط العام

ولم يكن هنالك مخطط عام لنمو البلاد الاقتصادي افرد فيه للصناعة مكان خاص دفعتها الحكومة مباشرة لاحتلاله باشتراكها مع الافراد في الانشاء او باشتراع قوانين تجعل قيام الصناعات امرا رابحا ومضمونا .

السياسة الاقتصادية (؟)

ولم يكن هنالك سياسة اقتصادية عام مصوغة استهدفت الانماء الصناعي واوجدت النمو التشريعي والاجتماعي والمالي الذي يجعل قيام الصناعات امرا منطقيا لابد ان يحققه رجل الاعمال الراغب في الفرص لزيادة ثروته وخدمة نفسه ووطنه .

الظروف الموءاتية

وانما نشأت حوالي ١٩٢٠ ظروف مالية وتجارية في لبنان كان ابرز مظهرين لهـا اولا : رخص اليد العاملة المحلية بالنسبة الى اسعار المصنوعات المستوردة لهبوط الاجور النسبي في الغرب بسبب التشاريع الاجتماعية . ثانيا : رخص اسعار الآلات التي يمكن استيرادها ، خاصة تلك الآلات التي اوهى اصحابها في الغرب ثم جاءت الازمة العالمية تعجزهم عن دفع اثمانها اوتدفعهم لاجتناب تشغيلها .

النمو الطبيعي

والتصنيع بحد ذاته يبعث التصنيع ايضا . خاصة وان التجارة المثلثة اوشكت في ذلك الحين على التوقف وبعمل هبوط المحاصيل الزراعية ، التجارة الداخلية هزيلة وغير فاشية الرساميل التي سلمت من الازمة .

التأخر في العصر

غير ان التصنيع في لبنان ، وفي مطلع العقد الرابع من القرن العشرين ، لم يتصف من الوجهة التكوينية ، بما اتصف به التصنيع المعاصر له وانما يجري في السنة التي تم بنا التصنيع اول مابداء في الغرب ، وهذا طبيعي ولكنه غير اقتصادي فالمصانع التي بدات عملها في الغرب في منتصف القرن التاسع عشر لم تجد مزاحمة لها في صناعات قائمة احدث منها تمييزا واضح تكوينا . بل كانت هي السباقة ، تستفيد من اخطائها وتتعلم من تجاربها فبناء نموها في مجموعة تطورنا متوازنا واستتب لها في مطلع القرن الحالي التكوين المنسجم من تطور المجتمع والنهضة العلمية والآلية والتنظيم اللازم لتامين هذه العناصر جميعا .

فقدان المستحدث

كان للصناعة الغربية الحديثة ، ونقص الصناعة اللبنانية ، صاحب الاعمال او المستحدث ، يتطور الفكرة خلال دراساته وتعاطيه ويكل التوسع بدراسة تفاصيلها الى مؤسسات الابحاث التقنية او الاقتصادية تبدي فيها رايها وتدلي بملاحظاتها ، ثم يؤلف لها اصحاب الاموال ويخرج من كل ذلك بمؤسسة للانتاج صمم كل مافيها على اساس تقني اقتصادي لتكون اكفأ ما تتسع به اكتشافات العصر ومستحدثاته ، في العلوم الطبيعية او الاجتماعية .

الانتقال من التجارة الى الصناعة

اما مؤسسة الانتاج الصناعي في لبنان فانشأها على العموم ، صاحب تجارة اشتهرته المضاربة الصناعية فاقدم عليها ولم تستتب له بعد معرفة المستحدث الداخلية باوجه الصناعة ومصاعبها الدقيقة وليس الى جانبه مؤسسات تسهل له الحصول على المعرفة التفصيلية الدقيقة التقنية والاقتصادية .

التمويل الخاص

وجاء الصناعي اللبناني باموال الخاصة في الصناعة وقام بنفسه يدير اموره فاقام علاقة شخصية بين الراسمال والادارة مما انعكاسه في اغلب الاحيان الى حصر الادارة بيد افراد العائلة او الاقرباء الادنين ولو خسرت بذلك احيانا الكفاءة وتأذى سير العمل .

قوة العوامل اللاتقنية

ونتج عن هذه العلاقة الشخصية بين راس المال والادارة ان شعر العمال انهم يعملون مع فلان وعلان وليس في مؤسسة انتاجية تقوم العلاقات فيها على اساس المهام فقط .

ولما كانت العلاقات الاجتماعية في البلاد على العموم غير مستقرة تتحكم بها العوامل العاطفية والنزوات الشخصية .

فقد لحق التنظيم الصناعي ضرر كبير بسبب اتجاه العلاقات بين الراسمال والادارة والعمل اتجاها شخصيا اجتماعيا اكثر منه اتجاها تقنيا وظائفيا .

النظرة التجارية والتوظيف والارباح

واحتفظ التاجر الذي انقلب صناعيا ببعض اتجاهات التفكير التجاري الاساسي ، فتاسست صناعات كثيرة براسمال ينقص كثيرا عن احتياجاتها الرئيسية الثابتة .

ولما كان التسليف الصناعي غير متوفر — كما سنبحث بعد — فقد واجهت مثل هؤلاء الصناعيين حالتان فاما اكتفوا بتجهيزاتهم الناقصة على ارتفاع كلفة الانتاج وهبوط الجودة في المنتوجات واما لجأوا الى الافراد او المصارف التجارية يحصلون منهم على الراسمال الذي نقصهم .

ولما كانت النظرة التجارية هي السائدة فقد قبل الصناعيون ان يستلفوا وهي الممولون ان يوظفوا اموالهم في الصناعة لآجال قصيرة جدا لايمكن للصناعة ان تسدد المال خلالها ، وبذلك بدات صناعاتنا تعاني عجزا دائما اساسيا .

الراسمال الدائم

وبنتيجة هذا العجز عن ايجاد الراسمال الكافي من البداءة لشراء كافة الادوات واعداد المنشآت اللازمة والاحتفاظ بمبلغ كاف من الراسمال الدائم يكفي للنفقات الثابتة الجارية وشراء المواد الاولية ودفع اجور العمال ، اضطرت المصانع الى التقصير في بعض هذه المشتروات والمدفوعات مما اخر بجودة البضاعة المنتجة وخفض كفاءة الانتاج الصناعي بوجه عام .

قانون الشركات المساهمة

ولم يتسنى للصناعي الشاعر بهذه المصاعب الخروج منها ، لان القوانين المتعلقة بانشاء الشركات المساهمة جاءت تثبط الاتجاه لانمائها كضريبة التمغة على الاسهم — وهي ضريبة على الراسمال — وضريبة الدخل التصاعدية على الارباح .

الفصل الثاني — التمويل الصناعي

التمويل من الادخار الفردي

بدأت معظم الصناعات اللبنانية بأموال الفرد المؤسس لوحده او مع اقرب **بائه** الاقربين . فاعوزها في الاصل السعة في الاتقان التي لا تتوفر الا لجماعة مالية او شركة مساهمة كبرى .

ولما كان الدخل الوطني في لبنان منخفضا والرغبة في التوفير غير مستقرة **فقد كان** الادخار الفردي الممكن توظيفه في الصناعة محدودا ايضا ، وكانت الصناعة ما الا جديدا **لتثمير** الرساميل فلم يلتفت كبار المتمولين لولوجة مفضلين العمل في حقول تقليدية اخرى اكثر سهولة واقل مخاطرا وهم بهذا ادرى .

فقدان المؤسسات المالية المكملة

ولم يكن قد استتب بعد لبنان ولم يستتب له حتى الآن المؤسسات المالية التي تكمل عمل الفرد في توظيف **الرساميل** الصناعية .

المصرف الصناعي

ليس هنالك حتى الآن مصرف للتسليف الصناعي يستلف الاموال من مصرف الاصدار ويستودع اموال الافراد ليوزعها بين المشاريع الصناعية بحسب **جاحتها** وكفائتها او بحسب خطة اقتصادية انمائية **رسمت** له .

الصيرفي الصناعي

ولم يتم في لبنان الصيرفي الصناعي او رجل المال الذي يدرس المشروع الصناعي — تاما كان او فكرة جديدة — فاذا **اقتنع** بسلامته كفل اسهمه او سنداته فحرزها للبيع على الجمهور او استدان من مصرف تجاري **بكفالة** هذه الاسهم والسندات ما يمكن صاحب المشروع من المضي فيه بحسب مقتضيات التكنيك والانتاج .

تجارة الاسهم والسندات

وبالتالي فقدت سوق الاسهم الصناعية والسندات وما زاد منها كان اقرب الى المضاربات المالية منه الى السوق لاجتذاب الادخارات الفردية وتوظيفها في المشاريع الصناعية .

البورصة

وانعكس غياب الصيرفي الصناعي وضعف سوق الاسهم والسندات الصناعية في تكوين

البورصة في بيروت وعملياتها ، التي بقيت حتى مؤخرا جدا لاتقوم بمهمتها كالمركز الرئيسي الرسمي لتحريف الجمهور بامكانات التوظيف في المشاريع الصناعية وانتداب اموالها اليها بما توحيه من ثقة من الوجهتين الاخلاقية والاقتصادية .

الاعتماد التجاري

وحينما اعوزه الراسمال لـ الصناعي للاعتمادات التجارية كالوسيلة الوحيدة الباقية امامه للحصول على الراسمال اللازم لاستكمال مشروع صور له في حدود امكاناته المالية الفردية ثم تبين له عكس ذلك ، وبلجوئه الى الاعتمادات التجارية الحادية التعرض الصناعي لامرين:

الاول : خضوعه لمدة الفائدة التجارية التي تتراوح بين ٩ — ١٠ ٪ . بحسب امكانات المستقرض المالية وقدرته على الدفع .

والثاني : تعرض الصناعي للمطالبة بتسديد الدين في اى وقت انذار قصير الاجل ومن ثم خلو يديه نتيجة تخوفه المستمر من هذه المطالبة .

الحسم التجاري

وكثيرا مايستنزف الصناعي الاعتماد التجاري فيضطر الى حسم الاوراق التجارية لقاء بضاعة سهلة او مواد اولية ستتسورد وليس نادرا ان تضطره تقلبات جديدة في ظروف تمويله الى استعمال الحسم التجاري كوسيلة لدفع الاجور او شراء تجهيزات ثابتة خلافا لما افترض اصلا في هذه الحسومات .

الراسمال الفارق والدائم

ولما كان السوق المالي الذي يمكن الحصول منه على الراسمال اللازم للتوظيف في المشاريع الصناعية ضيقا فقد اضطر الصناعي الى الالتفاء من اعداد راسمال بضاعته بتامين المقادير اللازم لاقامة الابنية وشراء المعدات وتثبيتها وتحضير المصنع للعمل اما توفير العمال اللازمين وتحضير المواد الاولية ناهيك بالمصاريف الاخرى المكملة ، فقد اضطر الصناعي اللبناني احيانا كثيرة الى تامينها براسمال تجاري مستدان .

وبينما يقضي التخطيط الصناعي ان يتوفر للصناعة راسمال دائم مساو للراسمال المغروز في الابنية والآلات او يفوقه او ينقص عنه قليلا بحسب نوع الصناعة واهمية النفقة الثابتة فيها . نجد الراسمال الدائم في صناعاتنا يكاد لايفي بادنى حاجاتها مما يضطرها احيانا الى العمل يوما يوما او شهرا شهرا .

الفصل الثالث : الكفاءة العمالية

التقليد الصناعي مفقود

مالان يجتاز الصناعي مرحلة انجاز البناء وتثبت الآلات حتى يواجه مشكلة اختيار اليد العاملة اللازمة ، ذلك ان لبنان حديث العهد بالصناعة ، ولم تتيسر له بعد الاختبارات التي تمكن من خلق جيل عارف **باساليب** العمل الصناعي **وقواعده** تسهل له مساكته العمل في المصانع ، وتتيح له دراسته المهنية اكتساب الخبرة الكثيرة في الوقت القصير **وتقربه** تقاليد محيطه من الآلات وعملياتهـــا ، وتمجد اخلاق عصره قيم العمل والنظام والدقة، هذا الجيل الذي ورث التقليد الصناعي عن ابيه وجده والذي انتظمت ظروف حياته وعقله ونظرته للحياة مع اساليب الصناعـــة ومقوماتها ، هو الذي يفتقده الصناعي اللبناني حين يتلفت يطلب العمال الخبرة للصناعة الناشئة .

الجو العقلي غير علمي وغير عملي

ويأخذ الصناعي العمال كما يجدهم فتكون فترة عملهم على حساب الصناعة نفسها وهذه الفترة تطول فوق مايجب لان العمال عندنا يشتركون في جونا العقلي العام وهو بعيد عن ان يكون **علميا او عمليا** . فامثالنا وحكاياتنا على العموم خيالية او اسطورية ، ومثاراتنا اجتماعنا عاطفية او مصرية والطفل الذي يحطي حين يربى ـ اذا اعطي شيئا ـ قطع الآت والعاب حسابات هو طفل نادرا جدا وكأنما الانتقال من الجو الاجتماعي العادي الى الجو الصناعي الصحيح خبرة حقيقية .

عدم احترام العمل اليدوي

ولا يتمتع العمل الجسدي في نظرتنا العامة للامور **بالاحترام** الكافي لذلك يحمل اللبناني فلا يحب عمله ، ولا يرجو البقاء فيه ، ولاينصرف الى العمل في الغالب الا عجزا او يأسا او اذا فقد كل كفاءة للتعليم . وهو في كل ذلك ينتظر الفرصة للتخلص من عمله اليدوي .

حياتنا العامة خالية من التدريب

والعمل الصناعي حركة منظمة مدربة مستمرة ، والعامل الصناعي ولو نقصه التعليم المهني او الجو الصناعي ، يكون مستعدا لتقبل مقتضيات العمل الصناعي المنظم لو تسنى له ان يمضي فترة من حياته في التدريب المنظم على امر ما ، كالكشافة او الخدمة العسكرية او الرياضة ، ولكن نصف هاتين الحركتين التدريبيتين في لبنان وعدم قيام خدمة عسكرية عامة يحرم الصناعة من هذه المساعدة التحضيرية غير المباشرة .

ضعف الشعور بالتضامن الاجتماعي

وقد كان من آراء التقلبات السياسية والاجتماعية التي تعرض لها لبنان خلال القسم الاول من هذا القرن ان تحللت الروابط الاجتماعية القديمة ان تقوم مقامها روابط جديدة تشد باجزاء المجتمع الى بعضها على اسس متينة . وكان تاثر الجماعات العاملة بهذا الانحلال في الترابط الاجتماعي اقوى من سواه ضعف المستوى العام للمعيشة وانخفاض درجة التعليم او انعدامها .

وهن الضمير المهني

وازاء ذلك كله وهن الضمير المهني لدى العامل اللبناني فلم يعد يرى في كمال العمل مدعاة فخر واعتزاز وفي هبوط الجودة مبعثا للخجل ، ولم يعد يرى العمل تعبيرا عن خدمة يكرمها نجاحه ويخفضها فشله ، وعوضا عن ان يكون كل عامل على نفسه رقيبا ، باتت مراقبة العمال ، للتاكد من حسن استعمالهم للوقت وعنايتهم الدنيا بالانتاج ، ضرورة وملهاة وموئل نفعه .

التعليم المهني

ولم يتمكن التدريب المهني في لبنان حتى الآن من سد هذا العجز في جونا العام ، فحيث فتيان لبنانيون جاءت معلوماتهم تنقصها المعرفة بكيف تمشي الامور، وخرج تلامذة المدرسة المهنية على العموم عن نطاق العمال العاديين فما ارتفع مستوى هؤلاء ولم يصلوا الى مستوى التقنيين والمشرفين ليحتلوا هذه المرتبة ، وبذلك انصرف الكثيرون منهم عن العمل في الصناعة الى اعمال خاصة لا يمت بعضها الى ما درسوه بصلة .

وحصل هنالك خلل آخر في امر التعلم المهني فقد كانت المناهج غير مبنية على حاجة الصناعة الفعلية ولم يكن بوسع خريجي المدارس المهنية بمجرد دراستهم المهنية ان ينشؤا الصناعات التي تعلموا عنها ، وهكذا وجد عدد من خريجي المدارس المهنية انفسهم ولا عمل لهم في الصناعة بينما بقيت صناعات كثيرة تشكو نقص العمال المتخصصين .

ولا ينحصر هبوط الكفاءة في الجانب العمالي من الانتاج الصناعي في لبنان بل يشمل الهبوط العوامل الاخرى المؤثرة في انتاجية العامل اللبناني .

فالترشيد في ترتيب الآلات ، وهندسة الابنية الصناعية مفقود في اكثر الاحيان ، لنقص التمويل المشار اليه قبلا او لنقص الخبرة التقنية في تخطيط المصنع وادارته وعماله او لضيق اسواق التصريف عن استيعاب الانتاج المقدر حصوله اذا ما اتبعت مقتضيات الترشيد .

ذلك ان الترشيد يقتضي فيما يقتضيه استخدام الآلات باقصى استطاعتها وحسب اعلى مستوى تصل اليه اي آلة من الآلات وان يعتني باستمرار تجديد الآلات وان يخضع العامل لموجبات الآلة لا الآلة لموجبات العامل من جهة السرعة والدقة والتوقيت .

ويتطلب الترشيد ان يؤخذ بالاساليب الصناعية المتطورة مهما كلف اتباعها من توظيف الاموال الجديدة واستخدام كفاءآت خاصة وتحقيق هذين الشرطين يتوقف على وجود الاسواق المالية الكافية، ووجود طبقة من العمال الصناعيين الاكفاء .

ويستلزم ادارة تقنية داخل المصنع تشرف باستمرار على العمليات الصناعية المرشدة والآلات لتتأكد من سيرها الدائم بحسب الطرق الموضوعة لها .

هذه الشروط لاتزال حتى الآن ابعد من مدى تناول الصناعات اللبنانية القائمة في حالات محدودة وتسعى الصناعات اللبنانية اليوم الى تحقيق الشروط التي يفسح اتمامها امام الصناعات اللبنانية ان تباشر بحملة ترشـــــــيد عامـــــــة .

الفصل الخامس: جودة المنتجات الصناعية

لايعتبر الانتاج الصناعي اللبناني في المرتبة العليا من الجودة وماكان بالمستطاع ان يتوصل الى ارفع من ذلك بالشروط العامة التي يتم ضمنها الانتاج الصناعي في لبنان .

التجهيز الآلي الناقص

فالآلات التي تستخدم في المصانع اللبنانية تخضع لشرطي الرخص والانتاج القليل ، اذ لم يكن الراسمال في البلاد من الكثرة وانخفاض الفائدة ، ولم تكن اسواق التصريف من السعة بحيث يتمكن الصناعي من شراء افضل الآلات بصرف النظر عن سعرها ومقدار انتاجها .

الاشراف التقني الضعيف

وحين توصل الصناعي الى شراء افضل التجهيزات الآلية لرغبة تمويله ، او لتناسب انتاجها مع امكانيات التصريف ، لم يتمكن من بلوغ المستوى النظري للجودة لانه لم يتمكن من تحقيق الاشراف التقني الدقيق على تشغيل الآلات ، هذا الاشراف الذي يستلزم حصوله بصورة دائمة كي تعطي الآلات الجودة المفترض نظريا تحقيقها .

وسبب هذا القصور ان الصناعة اللبنانية لم يستتب لها بعد العمر الكافي لاخراج اجيال متتابعة من العمال الاختصاصيين والخبراء التقنيين ، يشرف المتقدم منهم على المتاخر في طريق سوية مستمرة من الانتاج الصناعي المنظم ، فيوكل الى المتعلم الخبير منهم الاشراف على عمل المتعلم المبتدئ في مجال الخبرة ، ويقدم منهم الذي اثبت تفوقه خلال الاعوام في العمل التقني الدقيق .

ولم تقم مؤسسات تعنى بهذه الامور يسترشد بها . وماكانت الرساميل الموظفة في المؤسسة الواحدة لتسمح على العموم ، باستقدام الخبراء الاجانب واحتمال كلفة اسفارهم واجورهم وتوصياتهم والمخاطرة الناجمة عن التعاقد معهم قبل معرفة حقيقة مؤهلاتهم وقبل ان تكون لهم المعرفة الموضوعية بظروف الانتاج الصناعي عندنا وعملياته ليستطيعوا الحكم بانفسهم اذا كانوا يستطيعون افادتنا اما لا يستطيعون .

العمليات الصناعية المسجلة

وفي ضمرة التطور السريع في العمليات الصناعية وتعديدها ، عاد النصيب الاكبر في استحداث عمليات صناعية الى المؤسسات الغربية التي احتفظت لنفسها بعائدات هذه العمليات المسجلة اما مؤسساتنا الصناعية فقد فاتتها الاستفادة من هذه المباركات المسجلة نظرا لابتعادها اقليميا وماليا عن المؤسسات المبتكرة .

ولم يكن بالمستطاع في اكثر الاحيان شراء حق استعمال هذه العلامات المسجلة ولم يكن لدينا الاجهزة التقنية ومؤسسات البحوث الصناعية لابتداع مثيل لها ، فاضطررنا مكرهين للاخذ بالشائع من العمليات والطرق الصناعية ولو قصرت بنائعنا في الجودة عن سواها .

البحوث الصناعية

لم يقم في لبنان حتى تاسيس المعهد الصناعي في ربيع سنة ١٩٥٢ اى مؤسسة للبحوث الصناعية ، بل تكاد المختبرات التحليلية الصناعية ان تكون شيئا نادرا .

وبغياب هذه المؤسسات المتبعة للتطور الصناعي ، والمساهمة في حل المشاكل الصناعية تبقى الصناعة دون دقة توجيهها او بجهاز لمعرفة النواقص والعمل لعلاجها ، اما الابداع في العمليات الصناعية فلا يمكن ان يتم دونها .

وقد اجتمعت عدة عناصر لتستبعد قيام مثل هذه المؤسسات ، فمن ضعف الثقافة العلمية الى سيطرة الخيال والانهزامية على جونا العقلي العام ، الى ضيق السوق التجاري ، وصغر حجم المؤسسة الصناعية الى حداثة عهدنا بالصناعة ، عناصر اجتمعت لتبقى منا مقلدين مقصرين لا مبدعين مجلين .

اكلاف الانتاج المرتفعة

ويعرف الصناعي اللبناني ان اكلاف انتاجه مرتفعة عن مثيلاتها في بلاد الغرب ويغشى ذلك فيجتهد الى خفض الاكلاف بكل وسيلة ، وغالبا ما يبلغ بعض مقصده على حساب جودة المنتجات الصناعية ، كأن يستبدل مادة اولية عالية الجودة ومرتفعة الثمن بمادة اولية اخرى منخفضة الجودة ورخيصة الثمن ، او يستغني عن عملية صناعية معقدة ولكنها متممة ، مكتفيا بعملية بسيطة وان تكن ناقصة او ان يستغني عن المهندس الخبير مكتفيا بالتقني الخبير او يبقى العامل البسيط مكان العامل المتخصص .

المزاحمة القوية

تبداء الصناعة بالتقليد لتنهض الى الابداع هكذا بدات الصناعة اللبنانية ولكن نموها مازال متعثرا ، فالارتياح الى معاناة الخبرة خلة سيطرت على نهضتنا الصناعية بقوة وسببت بعض هذه العثرات التي لمسناها في الفترة الاخيرة .

اذ من نتائج هذه الروح ان تكثر المؤسسات المنتجة للصنف الصناعي الواحد ومن تفشي مستوى الجودة الواحدة ولنفس الفئة من المستهلكين .

ويؤدي هذا التكاثر الى المزاحمة الشديدة التي تبتلع الارباح الصناعية المشروعة وتدفع المنتجين المتنافسين مرغمين الى خفض الاكلاف ولو دون الحد الممكن عادياً لخفض اسعار المبيع ويدفع الثمن جودة الانتاج وسمعة المصنوعات الوطنية .

الفصل السادس: ضيق نطاق الانتاج

يتم الانتاج الصناعي في لبنان على العموم ، ضمن وحدات صغيرة الحجم ولعصر المؤسسات الصناعية اسباب عديدة .

منها ماهو تاريخي ، فقد كان في لبنان صناع كثيرون يقومون بانتاج حاجات مشغولة من حياكين وحدادين وحلوانيين الخ ..... وكان لكثيرين منهم محلاتهم الخاصة، فلما بداء التطور الصناعي في لبنان عمد الكثيرون من اصحاب هذه المشاغل الى استبدال الادارة والآلة اليدوية بالآلة الميكانيكية الحديثة ، وبهذه الحملية التطورية بقي في البلاد مؤسسات صناعية مماثلة كثيرة وعلى غير مبرر اقتصادي ، اذ ان السوق التي كانت تتسع لتصريف انتاج عشرة مشاغل يدوية لايمكنها ان تستوعب انتاج عشرة معامل آلية .

ومنها ماهو اجتماعي ، فما كانت تربيتنا ونظم حياتنا العامة لتشجع الافراد على التعاهد والتعاون . فالفردية الطبيعية فينا شحذتها ترسبات انحدرت من عصور الفوضى السياسية والحروب والاضطرابات ، وزادها شدة تفكك اجتماعي يحتمل للشعوب في مرحلة انتقالها من وضع اجتماعي الى آخر ، فساعدت على ابقاء التعدد في المؤسسات الصناعية وزادتها اضعافا .

ولم يكن الراسمال في البلاد من السعة بحيث يؤدي توفره الى ارتفاع قيم المؤسسات المنتجة الى الحد الذي يتشجع اصحابها على بيعها لتجمع الوحدات الكثيرة في مؤسسة جديدة واحدة ، وما كان المقبلون على تاسيس صناعات جديدة على العموم بكبار الموسرين ليتسنى لهم تاسيس وحدات ضخمة بل كانت مالديهم المتواضعة تضارعهم في الكثير من الاحيان الى الاكتفاء باصغر حجم ممكن لوحدة الانتاج الصناعي الذي يزمعون انشاءه .

وكان الوضع القانوني ايضا غير مشجع فقد جاء قانون الشركات المساهمة ناقصا ، يطول تنفيذ بنوده القانونية ، ويدفع المؤسسات الضريبة على راسمالها بشكل رسم على الاسهم وزاد قانون ضريبة الدخل الطين بلة حين اخضع الفرد والشركات المساهمة الى نفس معدل الضريبة في حدودها العليا . وبذلك بات تجمع الراسمال في شركات مساهمة ومايتبعه حكما من تجمع الارباح سببا في رفع معدل الضريبة عما يدفعه كل من الشركاء لوكان يقوم باعماله بمفرده فقط من الراسمال .

ونظرا لفقدان روح الابداع العلمي ، وارتكاز الصناعة اللبنانية على محاكاة الغير فقد سهل على الراغب في توظيف امواله في الصناعة ان يمتثل بغيره فينشيء مؤسسة اخرى مشابهة ولما كان السوق الداخلي محدودا واسواق التصدير غير مضمونة ، فقد اضطر المقلد الى اختصار حجم

المؤسسة كي يستطيع تصريف انتاجها .

وزاد الانتاج الصناعي ضيقا وحجمه صغرا ، ان المؤسسات الصناعية تضطر احيانا الى انتاج جميع قياسات البضائع واشكالها بدلا من الانصراف الى جنس واحد قياسي او جنسين تركز جهدها التقني والمالي . ويضطر الصنع الواحد الى الاكثار من الاصناف ليستطيع سد حاجات السوق اللبنانية المتصفة بميزتين متناقضتين وكلاهما غير مؤاتٍ للانتاج الصناعي هما كمية الطلب المحدودة وكثرة التنوع في الطلب .

ذلك ان الطلب على بضائع الاستهلاك بالتخصيص يتحدد بفضل عناصر اجتماعية اكثر منها فردية ، وكلما ازدادت الوحدة في المجتمع والتجانس الداخلي ، كلما ازداد الطلب بساطة واصبحت مواجهته اكثر سهولة .

اما المجتمع اللبناني فيكاد ان يكون في الاصل عدة مجتمعات ، تعرض للتيارات الخارجية فكانت غير موحدة زاد بها تركيب مجتمعنا تعقيدا . اذ ان اللبنانيين اختلفوا في مقدار الثقافة التي تناولوها والاذواق التي اكتسبوها والتيارات التاريخية التي تعرضوا لها فجاءت متباينة من الحياة متعددة ومتنافرة احيانا .

وقد عرف اللبنانيون السفر بكثرة فتعرفوا على تطور الانتاج العالمي واصبحت رغباتهم تطال الانتاج العالمي في تعدد اشكاله ، فاضطر الصناعي اللبناني الى مجاراة الاشكال التي ينتج بها .

ويبقى لبنان في مجاري التجارة العالمية الرئيسية ويؤمه الاغراب من شتى نواحي العالم ويكاد يكون مكان سكن كل اجنبي له عمل متنقل او موقت في بلاد اسيا الشرقية ، لذلك تلبي اسواقه رغبات متنوعة تفوق كثيرا ماينتظر محصوله في بلاد بحجم لبنان ومبلغ ثروته .

الفصل السابع : اكلاف الانتاج المرتفعة

لقد ادى اجتماع العوامل التي اشرنا اليها في الفصول السابقة الى رفع اكلاف الانتاج الصناعي في لبنان بنسبة لاتتحملها بالمقارنة جودة المنتجات الصناعية .

ارتفاع نسبة الاجور وانخفاض انتاجية العامل

فليس طبيعيا مثلا ان تكون نسبة الاجور في مجموع اكلاف الانتاج في صناعة النسيج في لبنان مثل نسبتها في اكلاف الانتاج في صناعة النسيج الاميركية حين يشرف العامل اللبناني على انتاج نول واحد او اربعة انوال ويشرف العامل الاميركي على انتاج ١٥ ـ ٢٥ نولا .

ولو كان ارتفاع نسبة الاجور قد جاء نتيجة لارتفاع حصة العامل الفرد من عائدات الانتاج الصناعي ، لهان الامر ، ولكنه على العكس من ذلك قد ادى الى ضعف حصة العامل وازدياد المواد الاولية ، ذلك ان الصناعي مضطر بسبب ارتفاع الاكلاف وتعرضه للمزاحمة الى خفض النفقات الى ادنى حد ممكن ، ولما كان للمواد الاولية اسواق دولية واسعار دولية فقد كان الصناعي لايستطيع ضغط النفقات في هذا الباب ولو كان عدم تخفيض الاكلاف سيؤدي به الى التوقف عن العمل . وعجز الصناعة الوطنية عن دفع اجرة اعلى للعامل الفرد من اضطرارها الى دفع مجموع اجور تزيد بنسبتها في اكلاف الانتاج عما يقبل وفي مزاحم مماثل ، يسيء الى الصناعة نفسها اساءة مزدوجة اذ هو يؤدي الى خفض مستوى المعيشة لدى الفئات العاملة فتنخفض قوتها الشرائية للمنتجات الصناعية وهي عادة من افضل زبائنها ويقتصر من ناحية اخرى عن ايجاد حافز مادي للعمال لتحسين معارفهم المهنية وانماء قدرتهم على الاتقان والتفوق .

ارتفاع النفقات العامة

وينتج عن الارتفاع التي سبق ذكرها نسبة النفقات العامة في اكلاف وحدة الانتاج كنفقات الادارة والنقل والمعاملات الرسمية والخدمات العامة . وهذا الارتفاع ، عدا اضعافه لقدرة الصناعة اللبنانية على المزاحمة ، قد ادى الى نتائج للمستقبل اذ جعل الصناعيين يجتنبون اي زيادة رقمية في مجموع النفقات العامة كانت الدواعي لها . ولذلك نقصت اداراتنا الصناعية كفاءات تقنية واقتصادية ماكان ليصرف النظر عنها لولا التخوف من زيادة التضخم في النفقات العامة بل محاولة التوفير في هذا الباب لتقوى الصناعة على المزاحمة .

لقد عجزت الصناعة الوطنية عن خفض النفقات العامة التي تتذلفها بسبب فقدان الجو الصناعي ، وتعدد المعاملات الادارية وتعقدها ، وضعف الاشراف الحكومي على وسائل المواصلات

وخدماتيا ومؤسساتيا وخاصة شركة مرفأ بيروت ، فلم يبق امام الصناعة اللبنانية الا عصر النفقات التي لها سيطرة عليها هي النفقات التي يتأتى عنها تحسين اساليب الادارة والانتاج وتعريف البضائع كالاعلانات والنشرات والدعاية غير المباشرة والمعسومات للمشترين ، والمؤتمرات التقنية والبحوث الصناعية ، وهذه جميعا الشرط المقرر لترشيد الصناعة وازدهارها .

ارتفاع الفائدة المدفوعة

تتمشى المصارف في لبنان على قاعدة مصرفية معروفة في بعض البلدان وهي تسليف الغني ، وحبس الاعتمادات عن الفقير .

ولما كانت معظم الصناعات اللبنانية لا تصل الى مرحلة البدء بالانتاج الا وتكون قد استنفدت كامل احتياطها النقدي او استدانت شيئا فوقه ، فان هذه الصناعات تصبح ، بموجب قواعدنا المصرفية فقيرة لا تستحق التسليف ، الا اذا دفعت فائدة تتجاوز غالبا معدل الفائدة المعمول به للتمويل التجاري القصير الاجل والذي تعتبر فوائده بحد ذاتها مرتفعة نسبيا .

ارتفاع نسبة التلف .

ويزيد اكلاف الانتاج ارتفاعا معدل التلف العالي في مختلف عمليات الانتاج الصناعي فهناك تلف في تصميم البناء وفي الآلات وتنقلات العمال وحركات المواد الاولية والبضائع .

وهناك التلف الكلي الحاصل عن انتاج بضائع لا يمكن عرضها في الاسواق لنقص جودتها عن الحد الادنى الواجب في تصليح للاستعمال ، وهناك التلف الجزئي الحاصل عن انتاج بضائع للاستعمال ولكنها دون المستوى العادي المطلوب مما يوجب عرضها ببعض قيمتها .

ولما كانت نفقات الانتاج تتساوى للبضاعة الصالحة وغير الصالحة فان خسائر الصناعة تتعاظم وتنقص ارباحها بنسبة مباشرة لازدياد معدل التلف العام فيها او انخفاضه .

المحروقات والقوة المحركة

وتعاني بعض الصناعات صعوبة خاصة في خفض اكلاف الانتاج بسبب استهلاكها نسبة اعلى من المحروقات او استعمالها نسبة كبيرة من القوة المحركة .

ذلك ان لبنان لا يستفيد بالقدر الواجب من وجود مصب للنفط الخام في شاطئه ، وقيام مصفاتين في اراضيه بل تدفع صناعاته اسعار المحروقات البترولية كما لو انها تستورد من خليج المكسيك لا تنخ من كركوك والظهران ، وبينما يكلف طن المازوت في العراق ما يعادل ٢٦ ل.ل . ويكلف النفخ دون ٥ ل.ل . للدان يباع المازوت في لبنان باسعار تتراوح بين ٤٤ — ٥٦ ل.ل . الطن .

اما اسعار الكهرباء للصناعة فهي تفوق في لبنان نصف الاسعار المعمول بها في لندن مثار وثلاثة انصاف الاسعار المعمول بها في نيويورك وستة انصاف التعرفة المعمول بها في وادي تنسي في الولايات المتحدة الاميركية.

ولقد اضيف الى غلاء اسعار الكهرباء في المدة التي سبقت الاشهر الاخيرة عدم انتظام قوة التيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر مما سبب للصناعة اضرارا متراكمة عديدة ظهر اثرها المباشر في ارتفاع اكلاف الانتاج ولئن كانت هذه النواقص في التيار الكهربائي قد عولجت مؤخرا بصورة كافية، وبفضل تدخل ممثلي الصناعة انفسهم فان آثار الازمة مازالت ماثلة في ارتفاع الاسعار نتيجة لتامين القوة الكهربائية تحت ضغط الحاجة الملحة.